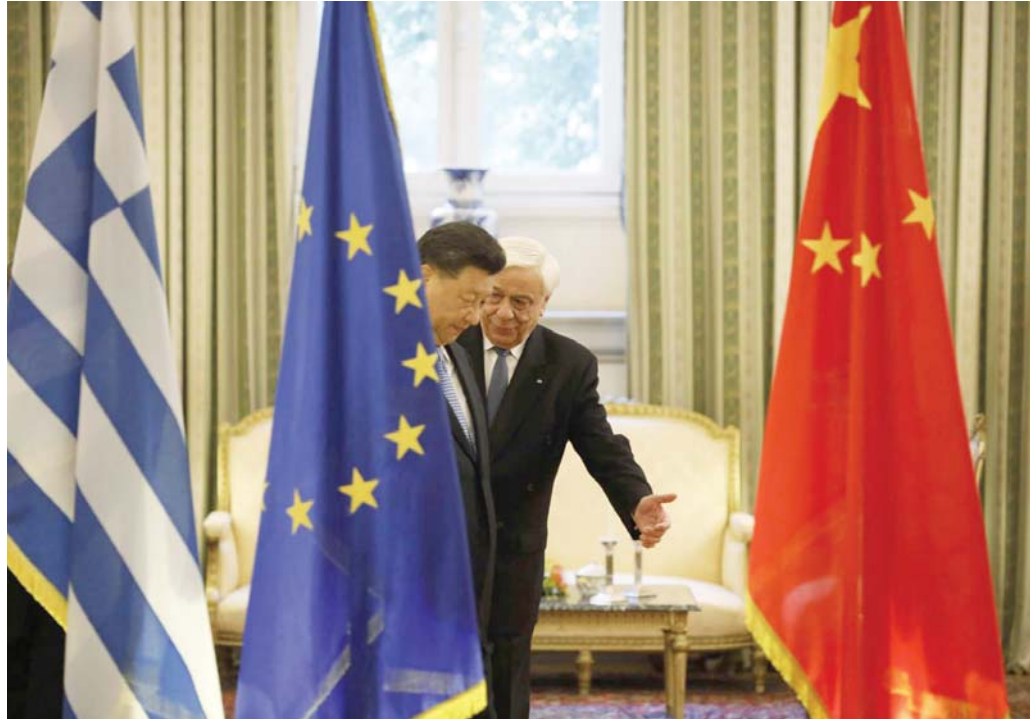


الصين تتغلغل في أوروبا عبر بوابة اليونان

جبهة فرنسية ألمانية لمواجهة النفوذ الصيني



تنسّل رويدا رويدا

العام في استمالة إيطاليا، المتعذرة اقتصاديا والمثقلة بالديون، ضمن مشروع "الطريق والحريز"، وهو ما وصفه مراقبون بالقول إن روما تجازف بأن تصبح "نوعا من حصان طروادة الصيني في أوروبا".

ولا تخفي إيطاليا، التي تعدّ ديونها ثاني أكبر الديون في منطقة اليورو والتي يعاني اقتصادها من الركود، رغبتها في التعامل مع الصين.

ويعتقد المؤيدون لاتفاق مع الصين أنه سيؤدي بكين إلى أن تبدي المزيد من الاحترام للمعايير الأوروبية على صعيد البيئة أو قانون العمل، لكن ماركو ترونشيني، المدير الإيطالي لشركة بيريلي لصناعة الإطارات، التي تمتلك مجموعة صينية 45 بالمئة من رأس مالها، يقر ضرورة وضع اتفاقات "متوازنة".

وقال ترونشيني لصحيفة كوريري دي لا سير، "نحتاج إلى إرساء قواعد اللعبة، لكن مصالحنا مقاربة ولا يمكننا تحمل خسارة هذه الفرصة".

وأعد قادة الاتحاد الأوروبي خطة من عشر نقاط أشارت إلى أن الصين "منافس" بقدر ما هي شريك تجاري.

ووضع قيادة دول الاتحاد الأوروبي أسس جبهة أوروبية مشتركة ضد بكين، تزيدها باريس وبرلين.

في إطار "طرق الحرير الجديدة"، وهو مشروع صيني كبير مثير للجدل يهدف إلى ربط الصين بآسيا وأوروبا وأفريقيا عبر موانئ وسكك حديد ومطارات.

والدليل الأخر على التقارب بين البلدين أن اليونان منحت هذه السنة 2008 للمحطتين الأولى والثانية في الميناء، بمثابة نقطة انطلاق التعاون الوثيق بين البلدين. ويقع مقر شركة كوسكو في هونغ كونغ.

وخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة قام اليونانيون ببناء أكثر من ألف سفينة في الصين بقيمة تزيد عن 15 مليار يورو.

وعززت الصين موقعها في اليونان في 2016 عبر شراء كوسكو المستثمر الرئيسي في اليونان 67 بالمئة من أسهم ميناء بيرايوس، وكذلك الرصيف الثالث والأخير في الميناء حتى سنة 2052. واليونان، التي اضطرت خلال الأزمة المالية إلى تنفيذ برنامج خصخصة لتمويل ديونها الهائلة، تعتبر الصين شريكا مميّزا.

وفي ما يتعلق بالقطاع المصرفي، سيتم إنشاء فرع تابع لبنك الصين، هو الرابع في العالم في اليونان ومكتب تمثيلي للبنك التجاري والصناعي الصيني. وانضمت اليونان إلى برنامج استثماري ضخم بقيمة 906 مليار يورو

الرئيسية من وإلى آسيا". وقال الرئيس الصيني "بفضل تعاوننا، أصبح بيرايوس أكبر ميناء في البحر المتوسط واحد أهم مشاريع مبادرة طرق الحرير الجديدة".

وكان شراء شركة كوسكو (شركة تشاينا أو شن للشنح البحري) في عام 2008 للمحطتين الأولى والثانية في الميناء، بمثابة نقطة انطلاق التعاون الوثيق بين البلدين. ويقع مقر شركة كوسكو في هونغ كونغ.

وخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة قام اليونانيون ببناء أكثر من ألف سفينة في الصين بقيمة تزيد عن 15 مليار يورو.

وعززت الصين موقعها في اليونان في 2016 عبر شراء كوسكو المستثمر الرئيسي في اليونان 67 بالمئة من أسهم ميناء بيرايوس، وكذلك الرصيف الثالث والأخير في الميناء حتى سنة 2052. واليونان، التي اضطرت خلال الأزمة المالية إلى تنفيذ برنامج خصخصة لتمويل ديونها الهائلة، تعتبر الصين شريكا مميّزا.

وفي ما يتعلق بالقطاع المصرفي، سيتم إنشاء فرع تابع لبنك الصين، هو الرابع في العالم في اليونان ومكتب تمثيلي للبنك التجاري والصناعي الصيني. وانضمت اليونان إلى برنامج استثماري ضخم بقيمة 906 مليار يورو

ينظر الاتحاد الأوروبي إلى الشركات الصينية في القارة العجوز بتوجس على الرغم من أنها اقتصادية بالأساس، إذ يرى قادة التكتل أن بكين تعول على الجانب الاقتصادي خاصة في الدول المتعثرة على غرار اليونان وإيطاليا لتحقيق أهداف سياسية، وهو ما دفع باريس وبرلين إلى العمل على تشكيل جبهة موحدة لمواجهة أجدات بكين في القارة.

أثينا - التقى الرئيس الصيني شي جينبينغ، الاثنين، في أثينا الرئيس اليوناني ورئيس الحكومة، ودعا إلى تعزيز التجارة الثنائية مع اليونان الرامية في جذب استثمارات جديدة بعد خروجها من أزمة استمرت عشر سنوات. وتأتي الزيارة، التي تستمر ثلاثة أيام، وسط مخاوف متزايدة بشأن نفوذ الصين في أوروبا، فيما تتفاوض بروكسل وبكين حول اتفاقية استثمار من المقرر الانتهاء منها العام المقبل.

وقال شي عقب اجتماعه مع الرئيس بروكسيس بافلوبولوس ورئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس، "تزيد تعزيز التجارة الثنائية وتوظيف استثمارات في القطاع المصرفي". وأضاف الرئيس الصيني، الذي يرافقه وزير التجارة الصيني تشونغ شان، أن "التراكت الثقافي المهم في كلا البلدين" يعزز العلاقات بينهما، قبل التوقيع على عدد من الاتفاقيات الثنائية.

وأعلن في الإجمال عن الإعداد لتوقيع ست عشرة اتفاقية في مجالات الطاقة والبحرية التجارية، لاسيما في مجال تطوير وتوسيع ميناء بيرايوس بالقرب من أثينا وفي مجال الطيران والتعليم ومشاريع استثمارية متبادلة وتصدير المنتجات الزراعية اليونانية إلى الصين. وقال ميتسوتاكيس، الذي كان هدفه منذ انتخابه في يوليو جذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز نمو اليونان بعد أزمة الديون (2010-2018)، "هذه الزيارة مرحلة جديدة في علاقتنا"، مضيفا، "الصين تعتمد على الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلاد".

واشترت شركة الشحن الصينية كوسكو حصة كبيرة في ميناء بيرايوس القريب من أثينا، والذي تعتبره بكين نقطة انطلاق للتوسع التجاري في أوروبا. وقال ميتسوتاكيس، "سيصبح بيرايوس نقطة عبور بين اليونان وآسيا البوابة

حزم أوروبي لمواجهة أطماع تركيا في قبرص

الجزيرة قبالة سواحل جمهورية شمال قبرص التركية، التي لا تعترف بها سوى أنقرة.

وبدأت فاتح أعمال التنقيب في مايو، وحذت سفينة يافوز حذوها رغم تحذيرات الاتحاد الأوروبي المتكررة.

ويرى هاري تسميتراس، مدير مجموعة بريو للأبحاث في نيقوسيا، أن الأنشطة التركية تعكس أكثر "رغبة تركيا في فرض نفوذها على المنطقة منه مسألة تتعلق بموارد الطاقة".

ويضيف تسميتراس، "أنها فرصة لتركيبا بأن تكون حاضرة، خصوصا في التعاون القائم في المنطقة بين اليونان وقبرص وإسرائيل أو اليونان وقبرص ومصر.

وفي الأعوام الأخيرة، وقعت جمهورية قبرص، العضو في الاتحاد الأوروبي، والتي لا تمارس سلطتها سوى على ثلثي الجزيرة، عقودا للتنقيب عن الغاز مع شركات علاقة مثل إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية وأكسون موبيل الأمريكية.



هاري تسميتراس
تركيا تريد فرض نفوذها على المنطقة عبر أنشطة التنقيب

ولكن أنقرة، التي اجتاحت قواتها الشطر الشمالي من الجزيرة العام 1974 ردا على انقلاب سعى إلى ضم الجزيرة لليونان، تطالب بوقف أي عملية تنقيب مع استمرار عدم التوصل إلى حل بين القبارصة اليونانيين والأتراك.

وقالت مصر، التي وقعت العام 2018 اتفاقا مع قبرص في شأن الغاز يشمل بناء خط أنابيب تحت المياه، إنها "تتابع باهتمام قلق التطورات الجارية حول ما أعلن بشأن نوايا تركيا البدء في أنشطة حفر في منطقة بحرية تقع غرب جمهورية قبرص".

وحذرت القاهرة "من انعكاس أي إجراءات أحادية على الأمن والاستقرار في منطقة شرق المتوسط".

وتأتي الخطوة التركية في محاولة لدخول السباق المحموم بين شركات الطاقة العملاقة، مثل إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية وأكسون موبيل الأمريكية، لاستخراج الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، في كل من مصر وإسرائيل وقبرص، في حين تقف أنقرة عاجزة عن سد فجوة الطاقة الهائلة لديها، والتي تعد واحدة من أكبر نقاط الضعف التي تواجه الرئيس رجب طيب أردوغان.

بروكسل - وقّع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، الاثنين، الإطار القانوني الذي يسمح للتكتل بفرض عقوبات على تركيا على خلفية أنشطة التنقيب عن الغاز التي تقوم بها قبالة سواحل قبرص.

ويسعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الخطوة لإظهار حزم أكبر في وجه التعتت التركي في ما يتعلق بالتنقيب عن الغاز والنظر، ومحاولة فرض الأمر الواقع بالتنقيب في مناطق يعتبرها الاتحاد تابعة لقبرص العضو فيه.

وتسببت قضية قبرص في المزيد من توتر العلاقات بين أنقرة والتكتل الأوروبي، وقادت الاتحاد بالفعل إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات العقابية ضد تركيا في يوليو الماضي، والتي كان من بينها تعليق المفاوضات حول اتفاق طيران. إلا أن هذه العقوبات لم يكن لها أي تأثير ملموس.

وبعد قرار الاثنين، سيتمكن الاتحاد الأوروبي من فرض حظر سفر وتجميد أصول بحق أفراد وكيانات على صلة بأنشطة التنقيب في المياه الإقليمية لقبرص.

ووفقا لبيان للاتحاد الأوروبي، فإنه في حالات المياه الإقليمية المتنازع عليها، يمكن أن تستهدف عقوبات الاتحاد الأوروبي أيضا "الأنشطة التي قد تعرض للخطر، أو تعرقل التوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود".

ويمكن أن يتم توسيع العقوبات لتشمل أي شخص يقدم دعما ماليا أو فنيا أو ماليا، وكذلك الأفراد أو الكيانات المرتبطة بهم.

ويحق للدول الأعضاء التقدم بمقترحات حول الأفراد أو المنظمات التي يتم إدراجهم على قائمة العقوبات، طالما توافرت أدلة قوية قانونية ضدهم.

وتقول أنقرة، التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع قبرص، إن أجزاء معينة من المنطقة البحرية قبالة قبرص، والتي تعرف باسم "المنطقة الاقتصادية الخالصة"، تقع تحت سيادتها أو سيادة القبارصة الأتراك الذين يحكمون دولة انفضاضية في شمال الجزيرة لا تعترف بها إلا تركيا.

وجزيرة قبرص مقسمة منذ عام 1974 إلى شطرين: جنوبي مستقل، به أغلبية يونانية وهي عضو بالاتحاد الأوروبي منذ عام 2004، وشمال تركي لا تعترف بسيادته إلا أنقرة.

ويعتقد الخبراء بوجود احتياطات من الغاز الطبيعي قبالة قبرص تقدر بنحو 227 مليار متر مكعب.

وفي الأشهر الأخيرة أرسلت تركيا سفينتي يافوز وفاتح إلى شمال شرق

ماذا حصل في بوليفيا: شغور منصب الرئيس أم انقلاب ناعم

وأعربت كوبا عن دعمها لموراليس "في مواجهة المغامرة الانقلابية للإمبريالية". وبعد استقالة موراليس، نددت كوبا، الأحد، بـ"بشدة" بـ"الانقلاب في بوليفيا".

ووصف الرئيس الأرجنتيني البرنو فرنانديز الوضع الذي أدى إلى استقالة موراليس، بأنه "انقلاب" وقع نتيجة "الأعمال المشتركة للمدنيين العنيفين وأفراد الشرطة وسلية الجيش".

وانتهمت روسيا المعارضة في بوليفيا، الاثنين، بإطلاق العنان لموجة عنف في البلاد، وقالت إنه يبدو أن انقلابا منسقا قد أزاح جانباً مساعي الحكومة من أجل الحوار.

أيضا، ما دفع النائبة المعارضة جانين أنين، الأحد، إلى الإعلان عن استعدادها تولي الرئاسة المؤقتة للبلاد. ومع استمرار الغموض السياسي في بوليفيا، دعت كولومبيا إلى اجتماع عاجل للمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية للنظر في حلول للأزمة.

وفور إعلان استقالته، ندد حلفاء موراليس اليساريون بانقلاب ضد موراليس. وأدان الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو "بشكل قاطع"، الأحد، "الانقلاب" في بوليفيا، ودعا إلى حشد الحركات السياسية والاجتماعية للمطالبة بالحفاظ على حياة المواطنين البوليفيين الأصليين ضحايا العنصرية".

وانضم قادة القوات المسلحة والشرطة إلى الدعوات المطالبة باستقالة موراليس. وقال قائد القوات المسلحة، ويليامز كليمان، للصحافيين إنه يطلب من موراليس "أن يستقيل من ولايته الرئاسية للسماح بالتهنئة والحفاظ على الاستقرار، من أجل مصلحة بوليفيا".

واتبع استقالة موراليس إعلان مجموعة من الوزراء استقالتهم. ما أثار تساؤلات عن بات مسؤولا عن البلاد، خصوصا مع استقالة نائب الرئيس الفارو غارسييا لينيرا أيضا. وبموجب الدستور، تنتقل السلطة إلى رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب على التوالي، لكنهما استقالا

حكمه الذي استمر نحو 14 عاما. وحاز موراليس فترة رابعة مثيرة للجدل حين أعلنت المحكمة فوزه في الانتخابات الرئاسية في 20 أكتوبر بفارق ضئيل عن منافسه. لكن المعارضة نددت بوقوع تزوير وقادت احتجاجات استمرت ثلاثة أسابيع وشهدت مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة المئات.

وطلبت منظمة الدول الأمريكية إلغاء نتيجة الانتخابات، وقد أكدت الأحد، وقوع تجاوزات في كل مناحي الانتخابات التي راقبتها؛ التكنولوجيا المستخدمة وسلامة أوراق الاقتراع وسلامة عملية الفرز والتوقعات الإحصائية.

وفيما استمر البوليفيون في احتجاجاتهم في الشوارع، دعا موراليس إلى انتخابات جديدة، لكن هذا التنازل لم يكن كافيا لتهدئة غضب الشارع.

أيضا. وكتب موراليس لاحقا على تويتر أن هناك مذكرة توقيف صدرت بحقه، لكن قائد الشرطة فلاديمير يوري كالدرون أقام التلفزيون المحلي أن الأمر غير صحيح، وأضاف الرئيس المستقيل أن "مجموعات عنيفة" هاجمت منزله.



ألبرتو فرنانديز
ما حدث في بوليفيا
انقلاب وقع نتيجة سلبية الشرطة

وأعلنت الشرطة مساء الأحد توقيف رئيسة المحكمة الانتخابية مارييا أوجينيا شوكي، التي يتهمها المحققون بالانحياز لموراليس.

والأحد، دافع موراليس عن حقيقته التي شهدت مكاسب رئيسية ضد الفقر والجوع في البلاد، وكذلك مضاعفة حجم اقتصاد البلاد ثلاثة أضعاف خلال

الاجتماعات الثلاثية مع الوزراء وكبار المسؤولين استقالتهم وتراجع الدعم الحكومي لاطول رؤساء أميركا اللاتينية حكما، ما خلق فراغا في السلطة.

وعلق المعارض كارلوس ميسا، الذي خسر الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية السابقة على استقالة الرئيس بالقول، "لقد أعطينا درساً للعالم. غدا ستكون بوليفيا بلداً جديداً". وفي المقابل، لجأ 20 نائبا ومسؤولا حكوميا كبيرا لمقر إقامة سفير المكسيك التي أعلنت أنها ستمنح

الجوء لموراليس

الجوء لموراليس

الجوء لموراليس

الجوء لموراليس

الجوء لموراليس

الجوء لموراليس

الجوء لموراليس

الجوء لموراليس

الاتحاد الأوروبي يمدد العقوبات على فنزويلا

الإجراءات في عام 2017، وستكون سارية حتى 14 من نوفمبر عام 2020. وقرّر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي تمديد العقوبات في ضوء الأعمال المتواصلة التي تقوض الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان" في فنزويلا.

وتعاني فنزويلا من صراع عنيف على السلطة بين حكومة مادورو والمعارضة بقيادة خوان غوايدو. وتحظى الحكومة الفنزويلية بدعم الصين وروسيا وكوبا وبوليفيا ونيكاراغوا، في حين تستند المعارضة إلى الدعم من عدد من دول أميركا

اللاتينية، وأوروبا والولايات المتحدة. وتسببت الأزمة السياسية في أن تعاني هذه البلاد الغنية بالنفط من عجز اقتصادي، أدى إلى كارثة إنسانية. وفرضت وزارة الخزانة الأميركية هذا العام عقوبات مالية على مقربين من الرئيس الفنزويلي.

واستهدفت العقوبات أربعة أشخاص بينهم سيليا أدبلا فلوريس دي مادورو زوجة الرئيس وكذلك نائبة الرئيس ديلسي رودريغيز، على أن يتم تجميد أصولهم في الولايات المتحدة ومنع الشركات الأميركية من مزاوله أي نشاط تجاري معهم.

بروكسل - جدد الاتحاد الأوروبي، الاثنين، العقوبات التي تستهدف حكومة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو لمدة عام آخر، في محاولة لتشجيع العمل من أجل التوصل إلى حل ديمقراطي للأزمة السياسية والاقتصادية العميقة التي تواجهها البلاد.

وتشمل العقوبات الأوروبية حظرا على السفر وتجميد أصول بحق 25 من المسؤولين عن انتهاكات حقوقية أو تقويض الديمقراطية وسيادة القانون، وكذلك حظرا على صادرات الأسلحة والمعدات التي يمكن أن تستخدم ضد المجتمع المدني. وجرى فرض هذه

